تحديات التعليم العالي في الأردن

إعداد

د. حابس محمد خليفة حتاملة

استاذ مساعد

مساعد رئيس جامعة جدارا للشؤون المالية والإدارية و اللوازم

جـامعة جـدارا / الأردن

مجلة بحوث التربية النوعية ـ جامعة المنصورة

عدد (٣٧) ـ يناير ٢٠١٥

تحديات التعليم العالي في الأردن

إعداد

د . حابس محمد خليفة حتاملة *

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن، والتي تتنوع بين التحديات الكمية ، والنوعية، والتمويلية، والعلمية والمعرفية، والتكنولوجية والتقنية والإعلامية، والثقافية والاجتماعية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة :لإحداث سياسة للتعليم العالي تتفق مع أهداف المستقبل يتطلب التخطيط الشامل للتعليم العالي ، وتنويع أنماط الجامعات، وتطوير أنظمة الدراسة ومناهج التعليم العالي ، ليتفق مع حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات .

وأوصت الدراسة الأخذ بالاعتبار أهمية مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع، كما أوصت بإجراء مزيد من الدراسات خاصة لتقديم الحلول لمعالجة التحديات التي تواجه التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التحديات ، التعليم العالي.

المقدمة :

تواجه أنظمة التعليم العالي في العالم أجمع تغيرات مذهلة في شتى جوانب الحياة لاسيما تلك التغيرات التي احدثتها الثورة العلمية التكنولوجية التي أسهمت في التأثير على العلوم والمعارف كافة وأدت الى بزوغ تخصصات جديدة، مما يتطلب من الانظمة التخلي عن جمودها والاخذ بقدر متزايد من المرونة والتنوع.

إن التعليم العالي يعتبر من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع الذي يخدمه، فالجامعات تعتبر بمثابة مؤسسات إنتاجية، يمكنها إمداد المجتمع بالقوى البشرية المدربة والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية ،ومن ثم فهي مؤسسات استثمار للموارد البشرية.

والتعليم العالي يهدف الى نشر العلم الراقي والتربية السليمة بين ذوي المواهب والكفايات بقصد تثقيفهم وإعدادهم لخدمة المجتمع ليسهموا في تقدمه وتطويره من خلال مؤسسات البحث العلمي.

* استاذ مساعد مساعد - رئيس جامعة جدارا للشؤون المالية والإدارية و اللوازم - جامعة جدارا / الأردن

وتعتبر مؤسسات التعليم العالي مراكز إشعاع ثقافي للمجتمع تتعرف من خلاله على مشكلاته وتحاول الإسهام في علاجها. (عابديه خياط،١٩٨٣ ، ص ٥٦ – ٥٧)

ويعد التعليم العالي المدخل الأساس للبحث العلمي، الذي يستهدف خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، ومن ثم تصبح الجامعات والمعاهد العليا مركزاً لنقل ونشر المعرفة، بل وصناعتها من خلال البحث العلمي ايضاً، فالتعليم العالي يعد من أهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشري، والطريق الأول للتنمية والتقدم ورفع مستوى معيشة الفرد، ومن ثم لابد من الاهتمام بالتعليم العالي باعتباره الأداة الرئيسة في تزويد المجتمع بالمتخصصين والخبراء في مختلف المجالات والعلوم؛ فهو يعد الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة تأهيلاً عالياً. (مروة بلتاجي ، ص٢www.piegypt.org/download/newitem)

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية، هي التعليم ، وأن كل الدول التي تقدمت – بما فيها النمور الآسيوية – تقدمت من بوابة التعليم ، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها.

ومما لاشك فيه أيضاً أن جوهر الصراع هو سباق في تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي. (ابراهيم الهجري ،٢٠٠٩، ص١) www.aun.edu.eg/conferences/27-9-2009/conferenes CD/7/doc

وعليه فالتعليم العالي يشكل الركيزة الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم، ويعد مؤشراً على تقدم الأمم وقدرتها على توظيف نتائجه لما فيه صالح الفرد والمجتمع.

إن التعليم العالي بصفه خاصه هو المصدر الرئيس لتكوين المهارات العليا في المورد البشري باعتباره أهم الموارد المطلوبة واللازمة لإحداث التنمية، ويقوم التعليم العالي بثلاث وظائف أساسية هي التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع ،وتفرض كل وظيفة ممارسات وأنشطة خاصة تنهض بها المؤسسات المهنية والمهنيون العاملون فيها من أجل تحقيق أهداف معينة مكتوبة أو مفهومة تحددها السلطات المسؤولة. .(علي جوهر، ٢٠١٢ ، ص٣٣٣)

إن التعليم العالي المطلوب لهذا القرن هو تعليم شامل وتخصصي في الوقت نفسه ،ولقد نجحت العديد من دول العالم في ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية القوية، فلم تعد الأمم تقاس بمساحة أراضيها أو بما تملكه من جيوش أو بعدد سكانها أو بما تملكه من ثروات طبيعية ولكنها اصبحت اليوم تقاس بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة متقدمة وثروة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والابداع وتحقيق أفضل التنمية البشرية الراقية. (رمزي عبدالحي ، ٢٠٠٦، ص٧٧).

هذا ويعد التعليم أحد المتغيرات المهمة في التنمية ، ومؤشراً من مؤشراتها، وذلك لأنه يلعب دوراً فعالاً في تنمية المورد البشري الذي يمثل ركيزة من ركائز التنمية، لذلك أجمع المحللون على أن

التعليم هو المخرج الطبيعي والأساسي للدول النامية، ومنها أقطار الوطن العربي فهو السبيل للخروج من التخلف والانطلاق الى التنمية الشاملة.

وأهمية التعليم في الوقت الحالي لم تعد محل جدل، لأن بداية التقدم الحقيقية على جميع الأصعدة هي التعليم، فالصراع في العالم اليوم أصبح يتجه نحو السباق في التعليم وإن أخذ إشكالا سياسية ، أو اقتصادية أو عسكرية لذلك أكدت جل الدراسات أن الدول التي تتصارع على القمة اليوم، توجه معظم جهودها واهتمامها لتطوير التعليم يوماً بعد يوم، حتى يواكب التقدم المتواصل في جميع الميادين، فالتعليم العالي وهو آخر مرحلة في أطوار التعليم من أبرز وسائل المجتمع لإعداد الطاقة البشرية، وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والتدريب، لذلك غدت الجامعة مصدراً رئيساً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومركزاً للبحث العلمي، ومنارة للإشعاع الثقافي، ومن هنا تجلت مهامها في تقديم العلم، والقيام بالبحث العلمي، والاهتمام في نشر المعرفة والثقافة. (دليله خنيس،٢٠٠٩، ص٧).

شهد الاردن منذ بداية تسعينيات القرن الماضي توسعاً ملحوظاً في التعليم الجامعي ، فعلى الرغم من الأحداث التي واجهتها المنطقة وشح الموارد الاقتصادية خطا الاردن خلال تلك الفترة خطوات متطورة كماً ونوعاً في هذا المضمار تحقيقاً لرؤية القيادة السياسية بأهمية التعليم الجامعي ودوره في التنمية ، وتزايد الاقبال على التعليم الجامعي إقبالاً غير عادي واصبح الحصول على مقعد جامعي حلماً يتمناه كل شاب من مختلف الشرائح الاجتماعية التي قامت بتلبية الضغوط الاجتماعية (وجيه عويس ،٢٠٠٩، ص٤٨- ٤٩، عبدالرحيم الحنيطي ;٢٠٠٩ ، ص٤٦).

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي و التحليلي في هذه الدراسة وقسمت البحث إلى سبعة مطالب وعلى النحو الآتي:

- الأول: التحدي الكمي.
- الثاني: التحدي النوعي.
- الثالث: التحدي التمويلي.
- الرابع: التحدي العلمي والمعرفي.
- الخامس: التحديات التكنولوجية والتقنية والإعلامية.
- السادس: التحدي الثقافي والاجتماعي.
- السابع : التعليم الجامعي وتحديات المستقبل (التحديات الداخلية والخارجية).

مفهوم التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي بأنه مرحلة من مراحل التعليم تلي المرحلة الثانوية (مرحلة التعليم العام)، وتعتبر قمة هرم المراحل التعليمية، وتبدأ بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي.

وتشترط الكثير من الدول ومنها دول الوطن العربي اجتياز امتحان الشهادة الثانوية العامة بنجاح للانخراط في التعليم العالي، في حين لا تشترط دول أخرى ذلك، وتأتي هذه الشروط من التعليمات وليس من مفهوم التعليم العالي ، وتنضوي الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد العليا

ضمن مؤسسات التعليم العالي، وتمنح طلبتها شهادات علمية معترفاً بها في تخصصات مختلفة. (هشام مريزيق ، ٢٠٠٨ ; فاطمة الفقيه ، ص٢١).

ويعرف التعليم العالي (Higher Education) بأنه: أعلى مرحلة في التعليم وهو الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز المرتبطة بها. (عواشريه السعيد، ٢٠٠٩، ص٢٤٢).

وظيفة الجامعات

تحدد السياسات السائدة المهام الأساسية للجامعات بثلاث مهام، تتمحور حول العلم وهي:

- إعداد الكوادر من خلال التدريس (نشر العلم).
- البحث العلمي (إنماء العلم وتطويره).
- خدمة المجتمع (توظيف العلم). (طلال ابو ركبه ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٨).

إن وظيفة الجامعات لن تحقق بالدرجة المطلوبة الا بتخطيط برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ، فهي الضمان الوحيد لتمكين الجامعات من القدرة على ملاحقة التغيرات ومواكبة التحديات في معظم الأصعدة ومنها التعليم الجامعي الذي أنيطت به مسؤوليات جديدة ، وتواجهه تحديات تستوجب العمل على استيعابها والتفاعل معها على أساس تطوير البحث العلمي وأساليب التدريس، والتركيز على الجودة في المؤسسات التعليمية والانتاج والبناء للإفادة من إنجازات الآخرين ومواجهة ضغوط وتحديات المستقبل . إن مؤسسات التعليم العالي المستقبلي يجب ان تكون مراكز تفريخ وإبداع وابتكار وتحد اكاديمي يتمثل في تقديم مادة علمية حديثة صادقة تواكب الانفجار المعرفي ، وإن تقدم الجامعات من خلال ايمانها بدورها في صناعة المستقبل وتأهيل الأفراد للعيش فيه عن طريق مراجعة ما تقدمه من برامج وتخصصات وتقويمها من حين لأخر لمواكبة الحاجات المتجددة للإنسان. (عبد السلام الجندي ،٢٠٠٨، ص١٠)

أهمية التعليم المنتج

إن أهمية التعليم المنتج يمكن أن تتحدد من خلال الفعاليات الآتية :

١. المشاركة في التطور والخلق والابتكار.
٢. اجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل لحل المشاكل الانتاجية التي تواجهها .
٣. فسح المجال للاستفادة من بحوث ورسائل الدراسات العليا في مواجهة بعض مشاكل العمل واقتراح الحلول المناسبة لها .
٤. توسيع برنامج التعليم المستمر والتدريب.
٥. تقديم مختلف الاستشارات التي تعالج مشاكل العمل .
٦. القيام بالإنتاج المباشر في بعض المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات منها .(يونس العجلي، ٢٠٠٦، ص١٧٧.)

المطلب الأول : التحدي الكمي :

يشهد التعليم العالي في الأردن ثورة نوعية هامة لم يشهدها من قبل ، فقد ازدادت أعداد الجامعات الرسمية والخاصة، واستقطب التعليم العالي أعداداً كبيرة من الطلبة ولكافة المراحل الجامعية في الدول المجاورة والدول الصديقة، وقد اكتسبت الجامعات سمعة حسنة مقارنة بمثيلاتها في الدول المجاورة . (هشام مريزيق ،٢٠٠٨، فاطمة الفقيه، ص١١١).

- عدد أعضاء الجهاز الاكاديمي في الجامعات للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ (٨٠٣٨) وقفز هذا العدد في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣ (٨٢٥٢).
- عدد أعضاء الجهاز الاداري في الجامعات للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ (١٩٧٨٠) قفز هذا العدد في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣ (٢٠٠٤٠) .
- عدد الطلبة الملتحقين في الجامعات للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ (٢٤٥٢٩٧) طالباً قفز هذا العدد في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣ (٢٦٨١٥٠) طالباً.
- عدد الكليات حسب احصائيات ٢٠٠٩/٢٠١٠ (٤٣) كلية .
- عدد الجامعات الحكومية والخاصة (٢٩) جامعة بالإضافة إلى جامعتين إقليميتين. (٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٢ /٢٠١٣)

الاتجاهات الحالية للتعليم العالي والتحديات المعقدة التي تواجهه تلك المتوقعة خلال القرن الحادي والعشرين على مستوى الوطن العربي والعالم أجمع، تقتضي منا إعادة النظر والتفكير في دوره وسمعته، كما تتطلب بلورة نهوج جديدة له ووضع سلم لأولويات تطويره المستقبلي، وتوسيع نطاق المشاركة في جهود التحديث والتطوير مما يضمن تلبية احتياجات ومتطلبات التنمية الحالية والمستقبلية لمجتمعنا العربي الذي يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسة كبيرة.

ومما لاشك فيه أنه حدث تطور لم يسبق له مثيل في مجال التعليم العالي، وازداد الوعي بأهميته ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم العالي مازال يشهد أزمات في معظم دول العالم، ففي الوقت الذي تتزايد فيه نسب الالتحاق، نلاحظ تناقص القدرة على دعمه ومساندته مما انعكس سلباً على جودته. وهذا ما دعا اليونسكو الى التركيز في خطتها متوسطة الأجل الثالثة (١٩٩٠ – ١٩٩٥) على تشجيع وتعزيز العمل على المستويين الاقليمي والدولي من أجل بلورة استراتيجيات جديدة للتعليم العالي تأخذ في الاعتبار التحديات الاساسية التي تواجهه في عالم سريع التغيير. (عبدالقادر الأطرش،١٩٩٧، ص١١).

لقد نما التعليم بكافة مستوياته نمواً كمياً يتضح لنا من خلال عدد المؤسسات التعليمية المتزايدة من جهة، ومن خلال العدد المتزايد للطلبة من جهة ثانية، إضافة الى التوسع المستمر في برامج تلك المؤسسات التعليمية، إلا أن هذا النمو الكمي رافقته سلبيات منها:

١. عفوية و عشوائية النمو: وفي مثل هذا الوضع لا يوجد ما يضمن انسجام النمو مع احتياجات المجتمع وما يتبع ذلك من تبذير للمواد المادية والبشرية، كما أدى الى استمرار وجود ثغرات هامة في برامج ونشاطات وخدمات مؤسسات التعليم العالي.

٢. نوعية التعليم ومستواه: قد يؤدي النمو الكمي السريع الى تدني نوعية التعليم وتدهور مستواه، وبجب المحافظة على مستوى رفيع للتعليم العالي.
٣. التنافس الشديد: إن التنافس ظاهرة صحية اذا بقيت ضمن حدود معقولة واذا كان هدفها الصالح العام، ولا يوجد حالياً ما يكفل بقاء التنافس بين المؤسسات الموجودة ضمن الحدود المطلوبة، واتخذ التنافس اشكالاً متنوعة منها التنافس على الموارد المالية والقوى البشرية والسمعة والشهرة، ووصل أحياناً حد التناحر. (عبد الجواد صالح ،١٩٨٢ ، ص١٨١).

لم يعد النمو الكمي مجرد زيادة عددية للطلاب أو للإمكانات المالية تضاف الى النظام التعليمي بل أهمية التجديدات والتحسينات في مجال التعليم سواء في الجامعات أم في مختلف كليات المجتمع فيما يتعلق بالمناهج الدراسية ، سواء من حيث مستوى الدراسة أم نوعها أو من حيث أساليب التدريب وإجراءاتها. (بيكاس سانيال ،١٩٨٧ ، ص٤٠٠).

بدأت الدراسات تدعو الى ضرورة إنشاء التعليم العالي الخاص من عدة منطلقات أهمها:

١. إن التعليم العالي الخاص يعد مصدراً جديداً من المصادر الجديدة لتمويل التعليم وزيادة الانفاق على التعليم العالي مما يحقق أعلى عائد وزيادة نسبة الخريجين.
٢. المساهمة في خلق نوع من المنافسة بين التعليم الحكومي والخاص.
٣. تجنب مؤسسات التعليم العالي الخاص لبعض السلبيات التي يعاني منها التعليم الحكومي ومنها قلة الموارد والكثافة الطلابية العالية. (علي جوهر، وائل رضوان، ٢٠١٢، ص١٠،).

يتحمل التعليم العالي عبء قبول ٩٠٪ من خريجي الشهادة الثانوية ،والأمثل في هذا السياق ألا يتم قبول أكثر من نصف عدد الناجحين أو أن يتم قبول من يحصل معدلاً لا تقل عن ٧٥٪ فما فوق في الجامعات وينصرف بقية الناجحين الى التعليم المهني. (أنور البطيخي، ٢٠٠٩ ، ص٤٠).

ونظراً للصعوبات المالية التي تعانيها الجامعات، فقد اضطرت لاعتماد البرامج الموازية والدولية والمسائية وقبول عدد أكبر من الطلبة لتحسين وضعها المالي مما اضطرها لقبول طلبة مستواهم متدن بالثانوية، مما أربك أعضاء هيئة التدريس وتدني بالمستوى، بسبب عدم تجانس مستوى طلبة الصف الواحد، وينسحب هذا ايضاً على أعداد طلبة الدراسات العليا، وقد اغفلت بعض الجامعات واجباً اساسياً من واجبات الاستاذ الجامعي وهو البحث العلمي ويكون التركيز على البحث العلمي بالتخفيض من الأعباء التدريسية، وزيادة التعيينات والبعثات وزيادة المخصصات وتوفير الأجهزة اللازمة. (أنور البطيخي ،٢٠٠٩ ، ص٤٢،)

حققت جامعاتنا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين سمعة رائعة ومنجزاً رفيعاً صار قصة نجاح تلامس شغاف قلوبنا كلما استذكرناها، فاذا وصلنا الثمانينات بلغت جامعاتنا شبابها، واخذت بالنضج وصارت منافسة على المستوى الإقليمي وعندما نصل تسعينيات القرن العشرين نصادف مع الأسف مشكلة شيخوخة مبكرة ،فلعل سياسة الابتعاثان قد واجهت خللاً. (مصلح النجار ،٢٠١٠ ، ص٥٢).

فالباحث لا يتفق مع الرأي القائل بالشيخوخة المبكرة كونه هناك فارق واضح بين الكتابة عن التعليم العالي في مزاج معتدل أو معكور، والواقع الحالي يسلط الضوء على أبرز انجازات التعليم العالي في الأردن وهذا ما اعترف به الآخرون، كما أن المرحلة الزمنية القصيرة لا تفضي لهذا الحكم بنظرة تشاؤمية.

أبرز التحديات :

أ. الفرص الدراسية: ترجع مشكلات تحدي الفرص الدراسية الى أن عدد السكان والطلب الاجتماعي على التعليم يزيدان بسرعة وبحجم أكبر من الزيادة في الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وتصبح هذه المشكلة عصية على الحل في البلدان ذات الاحجام السكانية الكبيرة / ذات النمو السكاني العالي ، والأفقر ذات الموارد الاقتصادية الضعيفة. (أعمال المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي ،١٩٩٨ – ٢٠٠٩ ، ص٤٣،).

ب. معدلات الالتحاق بالتعليم العالي غير مرضية لا زالت معدلات الالتحاق في البلدان العربية في حدود ٢٢٪ ومن هنا تأتي المنطقة العربية في المرتبة السادسة على لائحة مناطق العالم. (المرجع السابق، ص٤٤).

ج. ج. ضعف التكافؤ والعدالة في الفرص الدراسية: توضح نسبة إقبال الذكور مقارنة بالإناث نحو التعليم العالي، إما اللاتكافؤ الإجتماعي فأمر شائع، فالسياسات المعتمدة لقبول الطلاب هي في أغلبها مركزية، تسعى الى تأمين التكافؤ ولكنها تفضي الى نتيجتين على الأقل :عدم عدالة التوزيع بسبب خضوع طلاب متنوعي الظروف الى معايير موحدة، وتضخم أعداد الطلاب فوق قدرة المؤسسات على استيعابهم، واستبعاد شريحة من الطلاب الذين تتدنى علاماتهم الى ما دون المعدلات المطلوبة .

د. عدم التوازن في الالتحاق بين الاختصاصات: ثمة رجحان للطلاب الملتحقين بالإنسانيات والعلوم الاجتماعية .

ه. ضالة حجم الدراسات العليا لا تزال الجامعات موجهة نحو تعليم البكالوريوس ولم تتقدم في مجال التحول نحو تطوير الدراسات العليا.

و. التفاوت بين الالتحاق والتخرج: تشير التقارير الاحصائية الى وجود تفاوت بين عدد الملتحقين وعدد المتخرجين ويؤدي هذا الى أسباب منها عدم توافق الطالب مع الاختصاص، وظروف الدراسة غير المشجعة ونوعيتها، ومنها التحاق الطالب بالجامعة لضغوط اجتماعية.

ز. مساهمة القطاع غير الحكومي في توفير الفرص الدراسية : مازالت محدودة. (المرجع السابق، ص٤٤- ٤٩).

إن الدول العربية اليوم أحوج ما تكون الى مراجعة سياسات التعليم العالي بها، وهي تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية ،كما أنها في حاجة الى أن يكون تعليماً إعداداً للحياة ،ففي القرن الحالي عليها ألا تقدم لابنائنا الذين سيعيشون في هذا القرن تعليماً على نمط التعليم السائد ، أو الذي كان موجوداً في الماضي القريب، ذلك لانَّ المعلومات والمهارات اللازمة لمواجهة الغد تختلف

بالضرورة عمَّ يصلح للحياة في القرن الماضي، ولذلك يتحتم عليها أن تعيد النظر في سياسات التعليم العالي بما يمكنها من مواجهة عدة مشكلات من أهمها: زيادة الإقبال على التعليم العالي في العصر الحاضر بشكل مطرد وسريع ،وقصور المؤسسات في النظم الحالية عن استيعاب هذه الزيادة حيث اخذت الأجيال الصاعدة تدق أبواب الجامعات بأعداد متزايدة للأسباب التالية:

١. زيادة عدد السكان بشكل مطرد، وعدم زيادة الجامعات والمؤسسات العلمية والعالية بنفس نسبة الزيادة السكانية، وزيادة الهجرة من الريف الى المدن مما يسمى الاستقطاب الحضري، وارتفاع مستوى المعيشة.
٢. ضيق فرص التعليم العالي أمام بعض الفئات في الوقت الراهن من سكان الريف والبادية.
٣. العجز الشديد في أعضاء هيئة التدريس .
٤. ارتفاع تكلفة التعليم ونقص التعليم ونقص مصادر التمويل التقليدية في مجالي التعليم الجامعي والبحث العلمي. (زيد الرماني، www.alukah.net/culture/0/53460).

المطلب الثاني: التحدي النوعي:

أهم هذه التحديات الملاءمة والنوعية والجودة، فالملاءمة ترتبط بشكل خاص بدور التعليم العالي في المجتمع وبمهامه المتعلقة بالتدريس والبحث والخدمات التي يقدمها له، وبمدى ارتباطه بعالم العمل وبمتطلبات التنمية وبمسؤوليته بالنسبة للمراحل الأخرى في التعليم. لذا فإن الحاجة إلى توافر تعليم عال يتسم بالملاءمة، إذ يتزايد الطلب على توافر خريجين قادرين على تحديث معلوماتهم بشكل مستمر، وعلى اكتساب مهارات وقدرات جديدة تفتح امامهم فرص النجاح لا في الحصول على وظائف فحسب بل في خلق فرص عمل جديدة في أسواق عمل تتجدد باستمرار. (فاتن البستاني ، عبدالقادر الأطرش ،١٩٩٧ ، ص١١).

والطلب المتزايد على الملاءمة في مجال التعليم العالي يسير جنباً الى جنب مع الطلب على تعزيز نوعيته وتحسين جودته، ومع أن التركيز على الجودة ليس أمراً مستحدثاً في التعليم العالي ، فهي تشمل جميع وظائفه وانشطته: نوعية التدريس، والتدريب، والبحوث، ومستوى أعضاء هيئة التدريس، وبرامج ومضامين التعليم العالي وموارده....الخ.

وهنا لابد من التأكيد على أهمية البحوث ودورها باعتبارها عنصراً حاسماً في تحقيق الجودة، وفي عمليات التجديد والتطوير الشامل لعملية التعليم والتعلم. فالبحوث لا تمثل أحد أهم مهام التعليم العالي فحسب بل هي شرط أساس لتحقيق الملاءمة والجودة الأكاديمية، وهي قضية ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل البحوث الاكاديمية. فالبحوث المتعلقة بتقويم جودة التعليم العالي ومستوى الطلبة ونوعية البنى الأساسية للمرافق لا ينبغي النظر اليها باعتبارها مشروعات بحثية فحسب بل يتعين التركيز على الإفادة من نتائجها في عملية الإصلاح الشاملة للنظام التربوي. (عبدالقادر الأطرش ، ١٩٩٧، ص١٢)

إن الوطن العربي اليوم ومعه العالم كله ينبغي أن يسير باتجاه تحقيق مجتمع التعلم من خلال تحقيق ديمقراطية التعليم بأبعادها الثلاثة: البعد الاجتماعي،اي انتفاء كافة اشكال التمييز سواء بسبب العرق أو اللون أو الوضع الاجتماعي أو الجنس.

والبعد الكمي اي اتساع النظم التعليمية بمرونة وسماحة بحيث تستوعب كل من هم في سن الدراسة ومن هم بحاجة الى التعلم والتدريب، والبعد النوعي الذي ينطوي على تجديد البنى والمناهج والمضامين بهدف ربط التعليم في كل أشكاله ومستوياته بحاجات البيئة والسكان ومقتضيات التقدم . (فاتن البستاني ،١٩٩٧، ص١٤)

التحديات المتعلقة بنوعية التعليم العالي أوسع وأعمق من تلك المتعلقة بالفرص الدراسية بل إن حل المشكلات على مستوى الوطن (الكم) زاد غالباً من حدة **المشكلات المتعلقة بالنوعية نستعرض أدناه الاوجه المتعددة للتحديات النوعية:**

أ. الكثافة الطلابية: كثرة الطلاب وقلة التسهيلات من الطبيعي أن تتدنى الشروط النوعية للتعليم مع زيادة في الطلاب تفوق الزيادة في الموارد والقدرة على الاستيعاب وهذا يشمل القاعات والمقاعد والمختبرات والمكتبات.... الخ. ليس فقط من حيث عددها / حجمها وإنما ايضاً من حيث صلاحيتها، لأنه مع كثافة في الاستعمال وقلة الصيانة ينقص عمر الموارد المستخدمة ويزيد خرابها.

ب. ضعف المستوى الاكاديمي لخريجي التعليم العام: هناك شكوى من ضعف خريجي التعليم ما قبل الجامعي في مجالات اللغويات والرياضيات إضافة الى ضعفهم العام في مهارات التعلم والتفكير الناقد مما ينعكس سلباً على التحصيل الجامعي.

ج. نوعية البرامج والمناهج: وهذا يشير الى ضعف المناهج الدراسية وعدم ملاءمتها للوعاء الزمني ، وكذلك عدم تطويرها بما يواكب التطور العلمي والتقني.

د. نقص الهيئة التعليمية وحاجتها الى التطوير المهني : عدم توافر العدد الكافي من حملة الشهادات والاختصاصات المطلوبة وانعكاسات الكثافة الطلابية على أفراد الهيئة التعليمية، وموضوع ضعف اندماج حملة الشهادات العليا الآتين من الخارج في الأنظمة الأكاديمية القائمة.

ه. عدم المواءمة مع متطلبات سوق العمل: وتشير الى ضعف التخطيط في التحاق الطلاب تبعاً لمتطلبات السوق ،ولاتزال معظم مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على أن تلبي كامل احتياجات سوق العمل لان العلاقة بين عالم الاعمال والجامعات هي إما مقطوعة وإما ضعيفة، وإن عدم المواءمة بين اختصاصات الطلاب واحتياجات سوق العمل ناتجه عن سياسة القبول التي لا تأخذ احتياجات السوق بالاعتبار.

و. ضعف ثقافة البحث العلمي لدى مؤسسات القطاع العام والخاص : وضعف الصلة بين المشاريع البحثية في الجامعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا القطاعات الانتاجية، و

ضعف التمويل والانفاق على البحث العلمي، وعدم وجود دعم للبحوث والاستشارات، وكثرة عدد الساعات التدريسية لأعضاء الهيئة الأكاديمية. (أعمال المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي ، ٢٠٠٩، ص ٥٠ - ٥٣).

إن نمو العلم وتقدمه يعني تزايد المعرفة والمعلومات ، وهذا النمو ينعكس على تحسين عوامل الإنتاج ، فالتعليم يرفع من قدرة الانسان على زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي ، فاليابان مثلاً بالرغم من نقص الموارد الطبيعية لديها وعدم كفاية رؤوس الاموال استطاعت الوصول إلى مرحلة الانطلاق الذاتي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، ويرجع ذلك إلى أثر النمو التعليمي ودوره في الاقتصاد الياباني. أما الجزائر ومعظم البلدان العربية فتعاني ضعف الاستثمار البشري، فلقد اثبتت تجاربها التي ركزت على الاستثمار المادي فشل هذا الأسلوب في تحقيق التنمية المرجوة . (حسين بن العارية ،٢٠١٢ ، ص٩١- ٩٢).

إن أهمية الدور الذي يؤديه التعليم الجامعي والعالي بالمساهمة في تطور وتنمية المجتمعات لم تجنبه الوقوع في بعض الاخطاء، وأن الأهداف المرسومة للجامعات معرضة للانحراف والتجاوزات:

١. عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي ،ولا يكون التعليم العالي استثماراً حقيقياً إلا بقدر عوائده الانسانية والاجتماعية والاقتصادية قياساً على ما ينفق عليه من جهد ومال.
٢. اتساع الفجوة: بين أهداف التعليم الجامعي والعالي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي.

تعاني الدول النامية نقصاً في المهارات، بالرغم من كثرة المعاهد العلمية ومراكز التدريب مما يجعلها غير قادرة على تغطية احتياجاتها المحلية وعجزها عن دخول سوق المنافسة الدولي، واهم الاسباب التي مكنت هذه الفجوة من الاتساع هي: عدم ملاءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل، ومعدلات البطالة المرتفعة، وعدم وضوح الرؤية عن مردود التعليم العالي، وحداثة الجامعات العربية وانبهارها بالأساليب الغربية، ونقص التنسيق بين القائمين على سياسات التعليم العالي ومعدي خطط التنمية، ونقص التنسيق بين الجامعات، والأعداد المتزايدة للطلبة، وعدم العدالة في معايير القبول، ونقص الالتزام السياسي والمالي، واهتزاز الثقة بين الجامعات وسوق العمل، والتوجه النظري، وعدم اعطاء الجانب التطبيقي حقه، وتأثير تراكمات المراحل قبل الجامعية، ودور الطالب كمستقبل سلبي، وتركيز التعليم على الشكل أكثر من المضمون، ونقص الموارد البشرية والمادية، ونقص مقومات التجديد والاستمرار، وأسباب تتعلق بمنهج البحث العلمي والعاملين فيه. (بولرباج عسالي، ٢٠٠٨ ، ص ٦٢- ٧٩.)

والمخرجات ذات الصلة بالمتعلم تتعلق أساساً بنوعية الخريج باعتباره منتجاً لابد من أن يستجيب لخصائص معينة مثل:

- أن يكون مزوداً بالمعارف والمهارات والكفايات التي تساعد في الاندماج في عالم العمل وتحقيق الذات ، كمهارات البحث عن عمل، وروح المبادرة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب.

- أن يكتسب خبرة تجعله قادراً على اكتساب المعارف والبحث عنها واتقانها والوسائل والأدوات الموصلة إليها حتى يتحقق لديه التعليم مدى الحياة.
- أن يكون قادراً على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل.
- أن تقوى لديه الواقعية للتعلم وتطور معارفه وكفايته باستمرار.
- أن يتحلى بالانفتاح على الآخر وعلى العمل الجماعي.
- أن ينمي لديه الفكر الناقد المساعد على الإبداع.
- و يتوقع من المؤسسة الجامعية القيام بالتالي:
- أن تلعب الدور المنوط بها في إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي محلياً وعالمياً وخاصة في المجالات التي تعتبر استراتيجية.
- أن يتناول البحث العلمي مجالات تتيح الاستباق وتقوي القدرة على المنافسة، وتشكل إسهاماً في الثقافة الانسانية.

والمخرجات في صلتها بالمجتمع تتمثل أساساً في الاستجابة المثلى لحاجات المجتمع الحقيقية وفي توظيف قدرات كل فرد في تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي ، وإعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي المستمر، حتى لا يكون خريجو المؤسسات الجامعية عبئاً على الفئات المنتجة في المجتمع.

إن ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل يعود الى:

١. انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها :(تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الانتاجية).

٢. انخفاض الكفاءة الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل. (سيلان جبران ، ٢٠٠٩، ص١٠ - ١١).

وتعاني مؤسسات التعليم العالي العربية تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في معظم البلدان العربية على حدٍ سواء، وإن كثيراً من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل ذات الأولوية لحاجة المجتمع وأصبح سوق العمل المحلي مشبعاً منها، وتعاني مخرجاتها من البطالة وخاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، واصبحت بعض الأنظمة العربية مثقلة بتوظيف مخرجات هذه التخصصات في المؤسسات والهيئات والوزارات بهدف حل مشكلة البطالة لمثل هذه المخرجات ، إلا أن القطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه المخرجات توافر المهارات الإضافية الأخرى مثل اللغات الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسب الآلي، إضافة إلى بعض المهارات والقدرات الشخصية الأخرى.

ونتيجة لذلك فقد سعت الكثير من الحكومات العربية إلى إصلاح مؤسسات التعليم العالي وتجويد مخرجاتها بإنشاء وتشكيل الهيئات أو المجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان

الجودة التي تضمن من خلالها توطيد ثقتها ببرامجها التعليمية ومواءمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل. (سيلان العبيدي، ٢٠٠٩، ص١)

كما لاتزال الحاجة ملحّة إلى تطوير وتحسين التعليم العالي بصورة مستمرة بغية الوصول الى النوعية اللازمة للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية في البلاد العربية ولعل ما جاء في تقرير اليونسكو عن التعليم العالي في الدول العربية لخير دليل على ذلك، فقد جاء في التقرير ما يلي:

أ- إن التعليم العالي في الدول العربية يواجه ضغوطات شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم، ويؤدي ذلك إلى لجوء الدول والمؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين، دون رصد الموارد المالية المناسبة في غالب الاحيان.

ب- على الرغم من تقارب النسبة العامة لالتحاق الإناث من المعدلات الدولية، إلا أننا نطمح إلى أن تزداد هذه النسبة في جميع الأقطار العربية.

ج- إن غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة الى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، وفي تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخريجين، وتؤدي الى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

د- في معظم الحالات، لم تضع مؤسسات التعليم العالي برامج ومشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية والمشاركة في تنميتها.

هـ- إن إنشاء الجامعات الخاصة والمفتوحة والمؤسسات غير الجامعية أمر جديد في أغلبية الدول العربية. لذلك، فان هذه المؤسسات لم تخفف بعد الضغوط على الجامعات الحكومية بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير التعليم العالي وتنويعه وتوسيع دائرة انتشاره.

و- هناك حاجة إلى تعزيز أنماط جديدة من التعليم والتعلم بحيث تخدم بشكل أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي.

ز- نتيجة للتطورات الدولية في العلم والتكنولوجيا، برزت متطلبات جديدة ليضاعف أعضاء هيئات التدريس والباحثون تعاونهم لتوفير التعلم المستمر لخريجي التعليم العالي. (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر، ٢٠٠٩، ص١٢).

يعاني التعليم العالي اليوم من مشكلات عديدة تتمثل في تخبط قرارات مجالس التعليم العالي، وفي التوسع العشوائي في قبول الطلبة، كما يعاني من ترهل وضعف سوية أعضاء هيئة التدريس، ومن قدم وتخلف المناهج الدراسية، وعدم مواءمة طرائق التدريس للهدف المرجو، واندفاع الجامعات الحكومية للبحث عن مصادر تمويل نظراً لزيادة أعداد الطلبة ولتدني الدعم الحكومي وكان اسهل طريق لذلك هو البرامج الموازية فازدادت أعداد الطلبة دون أن يصاحب ذلك زيادة

أعضاء هيئة التدريس، أو سياسة واضحة للابتعاث والتحق طلبة من مستويات متدنية بالدراسة في صفوف تكتظ بالطلبة . (وليد المعاني، ٢٠٠٩، ص١٧- ١٨،).

علماً بأن أهم القدرات والمهارات والكفايات التي يجب أن تسعى الجامعات الى تحقيقها وتطويرها في طلبتها هي مهارات التواصل، ومهارات التفكير البناء والانتقادي، ومهارات تقنية المعلومات والاتصالات، ومهارات المعرفة المتعمقة لمجالات الدراسة وتداخلاتها، ومهارات التعلم المستقل والتعلم مدى الحياة، ومهارات العدالة الاجتماعية، ومهارات المواطنة الصالحة ، ومهارات المنظور العالمي، ومهارات تنمية القدرات الشخصية. (عصام زعبلاوي، ٢٠١٠، ص٢٤،).

المطلب الثالث: التحدي التمويلي

في ظل الانفجار السكاني وزيادة الطلب على التعليم العالي في كافة أنحاء العالم ظهرت مشكلة تمويل التعليم وتأمين مصادر هذا التمويل ، ويختلف الانفاق على التعليم العالي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول العربية، فبعض الدول العربية تعاني من قلة في الموارد والإمكانيات، لعلها تكون معذورة في ضعف تمويلها للتعليم العالي.

وتنقسم مصادر التمويل العالي الى قسمين هما:

- الطرق التقليدية : كالمصادر الحكومية ، والمصادر الذاتية المتمثلة بالرسوم الجامعية وريع الاموال المنقولة وغير المنقولة مثل ريع المطاعم والمقاصف ومراكز الاستشارات وغيرها.
- الطرق غير التقليدية: كالبرنامج الموازي، وصناديق الاستثمار الجامعية.(هشام مزيريق ، فاطمة الفقيه ،٢٠٠٨ ، ص١١١ – ١١٤).

ففي الأردن بدأت فكرة صناديق الاستثمار في مطلع الثمانينات حين كانت الحالة الاقتصادية في الأردن جيدة ، وكان لدى بعض الجامعات فوائض مالية كالجامعة الاردنية وجامعة اليرموك ، إضافة إلى الدعم الذي تلقته هذا الصناديق من البنوك التجارية وبعض الميسورين ، وتم تشغيل أموال الصناديق في سوق عمان المالي ، وكذلك شراء الأراضي والعقارات وإقامة المجتمعات التجارية وتأجيرها ،فأسهمت هذه الصناديق في مساعدة الجامعات من الناحية المالية .

وهناك وسائل أخرى تستطيع الجامعات استثمارها لدعم تمويل التعليم العالي ومنها:

- التوسع في التعليم العالي الخاص الذي يخفف من العبء الحاصل على الجامعات الرسمية في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب.
- جعل الجامعات مراكز إنتاجية واستشارية واستثمارية.
- تشجيع المجتمع على تقديم المساعدات والتبرعات للجامعات الرسمية.
- الترويج للجامعات في الخارج للحصول على تبرعات ومساعدات تدعم تمويل التعليم العالي.
- تبصير المسلمين وحثهم على وقف الأراضي والعقارات التي يرغبون وقفها لصالح الجامعات لدعم التعليم العالي وتعكس قضية تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في أي دولة اهتمام

هذه الدولة أو تلك بالتعليم العالي وإدراك أهميته . (هشام مزيريق ، فاطمة الفقيه، ٢٠٠٨، ص ١١٢- ١١٣).

مشكلات تمويل التعليم العالي:

تعاني مؤسسات التعليم العالي الرسمية تحديداً من عجز في موازناتها السنوية باستمرار، ويعود ذلك الى جملة من الأسباب لعل من أهمها: محدودية مصادر التمويل ،وضعف الخطط لإيجاد مصادر متجددة لتمويل البرامج الجامعية، كما تسهم الدول في دعم مؤسسات التعليم العالي وتمويلها، ولعل ذلك يوجد مشكلة أخرى وهي أزمة الحرية الأكاديمية إذ يخشى من جراء هذه الأزمة ان يترتب عليها تحكم الدولة بالسياسات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ،وفرض السياسات الواجب اتباعها، وذلك بسبب اعتماد هذه المؤسسات على الدعم المالي والإداري الحكومي . (هشام مزيريق ، فاطمة الفقيه، ٢٠٠٨، ص ١٦٥).

إن تدني نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي وصعوبة تأمين مصادر تمويلية كافية وثابتة أدت إلى تفاقم مديونية الجامعات وعجزها عن تنفيذ استراتيجيات تطويرها وفق جداول زمنية محدودة ، وعدم تمكنها من توفير أدنى متطلبات النوعية كزيادة أعداد أعضاء الهيئة التدريسية ،أو بالحد الادنى الحفاظ على ما لديها من كوادر مؤهلة ووقف نزيف هجرتهم، وتوفير مستلزماتها من الأجهزة والتقانات التعليمية المتطورة وزيادة مخصصات البحث العلمي وتكثيف برامج إيفاد الطلبة واستكمال بناها التحتية. (أعمال المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي، ٢٠٠٩، ص٥٨)

ويواجه التعليم العالي تحدياً يتعلق بتمويله حيث إن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب عليه، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى . (ابراهيم الهجري، ٢٠٠٩ ، ص١٢).

تبين مؤشرات نسب الإنفاق العامة على التعليم في الدول العربية أن اليمن قد سجل نسبة بين هذه الدول، إذ خصص نحو ثلث موازنته العامة للتعليم، تلاه المغرب الذي خصص ربع موازنته لهذا النشاط وتجاوز المعدل الخمس في السعودية والاردن.

على الرغم من اهمية المؤشرات المذكورة في أعلاه، كونها تعكس درجة اهتمام الدول بنشاط التعليم، إلا أنها لا تعطي صورة كاملة عن الاختلافات الحقيقية بين الدول العربية في نوعية خدمات التعليم المقدمة، ونوعية المخرجات، وكذلك حجم الانفاق على هذا القطاع، وذلك للتفاوت الكبير في الناتج القومي الاجمالي بين هذه الدول. (علي السقاف ،٢٠٠٨ ، ص١٢).

لقد ظل النمط السائد في البلدان العربية تمويل الدولة لكامل نفقات الجامعات والمعاهد العليا الرسمية باستثناء الأردن وفلسطين حيث يساهم الطلبة فيها بجزء يتراوح بين ١٥ الى ٢٥ بالمائة من جملة نفقات الجامعات.

وقد سمح عدد من البلدان بإنشاء معاهد أو جامعات تمولها جهات من القطاع الخاص وتعمل على أساس تغطية جميع نفقات الجامعة على الأقل من الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلاب. (صبحي القاسم، ١٩٩٧، ص ٢٧،)

هذا ويعد التمويل عاملاً مهماً في قدرة مؤسساتنا التعليمية على القيام بدورها بشكل فاعل، ولتمكينها من المحافظة على النوعية وكذلك لتمكين الطلاب القادرين أكاديمياً في الالتحاق بالجامعات ويمكن لهذا التمويل أن يتم من خلال إعادة هيكلة الرسوم الجامعية وإنشاء صناديق تمويلية لدعم الطلبة من غير القادرين ، واستمرار الدعم الحكومي الاضافي للجامعات، وتوزيع الدعم الحكومي بين الجامعات بناءً على التميز والأداء . (عصام زعبلاوي، ٢٠٠٦ ، ص٢٢- ٢٣).

المطلب الرابع:التحدي العلمي والمعرفي

لم تعد الثروة هي ما تملكه أي دولة من ذهب أو مواد خام وطبيعية بقدر ما أصبحت هي القدرة على الابداع والتنظيم والاختراع وامتلاك المعلومات ،اي إن البشرية وصلت لعصر اصبحت فيه المعلومات أساس التحضر والقوة . وهذا التحدي يمثل ثورة جديدة تعتمد فيه العملية الإنتاجية والتوزيعية على العقل البشري والالكترونيات الدقيقة والهندسة والكيمياء الحيوية والذكاء الاصطناعي وتوليد المعلومات، ومن ابرز الحقائق والارقام أن أكثر من ٩٠٪ من تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين لم تكتشف بعد وهي اضعاف ما تم اكتشافه في القرن العشرين ، وهذا التسارع المذهل للثورة العلمية والتقنية المعلوماتية وتطبيقاتها يعد تحدياً أمام التعليم العالي حيث تعتمد الدول النامية على استيراد التقنية الجاهزة بدل تضيعها وتوطينها . (عقل العقل ، ١٤٣١/ ١٤٣٢ ، ص١١- ١٢).

فالمعرفة مورد اقتصادي أساسي لأي بلد إذ إن المورد الاقتصادي لا يقتصر على رأس المال أو الموارد الطبيعية بل يعتمد على المعرفة . فكل الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة وبريطانيا تنفق ما لا يقل عن ٢٠٪ من الدخل القومي الاجمالي على البحوث والتطوير أي إنتاج الجديد من المعرفة، فبناء المعرفة وتكوينها يعتبر هو الاستثمار الأكبر للشعوب المتقدمة.

اما واقع الدول العربية فهناك اهتمام بالمنشورات العلمية وبراءات الاختراع وهي مؤشرات مفيدة لنشاط البحث العلمي والتطوير الثقافي إلا أنها لا تعبر بحد ذاتها عن النشاط الابتكاري المنتج الداعم للتنمية كما ان الاسواق تكاد تخلو من الابتكارات العربية مما يشير إلى أن انتاج المعرفة لم يصل بعد إلى التجديد . (عقل العقل ،١٤٣١ /١٤٣٢، ص١٣- ١٤).

Faculty/mu.edu.sa/download.php? Fad=20173

فهذا العصر هو عصر التفجر المعرفي ويتسم بسرعة مضاعفة المعلومات وسرعة تغيرها ويرجع الفضل الى البحوث العلمية المتقدمة في المجالات كافة، الأمر الذي يجعل مواكبة الأفراد والجامعات - حتى المتقدمة منها – لهذه البحوث ذات الكم الهائل عملية صعبة جداً، فكيف بجامعاتنا التي تعد من الجامعات الوليدة (الحديثة).

ويعتبر البحث العلمي في الجامعات الأردنية في طور النمو بمعنى أنه في مراحله الأولى ولعل أبرز الدلائل على ذلك ما يواجه من مشكلات وتحديات وعلى الرغم من الكم الهائل من المنشورات والكتب والدراسات التي تنشرها الجامعات الأردنية، إلا أن هناك عدة تحديات ومعيقات تقف كحجر عثرة في طريق البحث العلمي لعل من أهمها حداثة البحث العلمي نظراً لحداثة الجامعات الأردنية، ونقص المراجع العلمية المتخصصة، وتدني درجة الدعم المجتمعي للبحث العلمي وضعف الحالة الاقتصادية للدولة والعجز المستمر في ميزانيات الجامعات وبالتالي ضعف التمويل المادي للبحث بالإضافة الى عدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي ، ونقص الحوافز المادية والإدارية للمتميزين في العطاء وضعف الترويج والدعاية والإعلان حول أهمية البحث العلمي، فالحاجة ماسة إلى البحث العلمي لخدمة المجتمع وتطوير التعليم العالي لتتمكن جامعاتنا ومن خلفها مجتمعاتنا من اللحاق بركب الحضارة الإنسانية والتأثير فيها بإيجابية كي لا نكون دوماً في ذيل الأمم. (هشام مزيرق ، فاطمة الفقيه، ٢٠٠٨ ، ص١٨٠- ١٨٢).

إن البحث العلمي يشكل العمود الفقري للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، لهذا خصصت الجامعات العربية مراكز ابحاث متميزة.

فإنه يمكن القول" إن اهم مشكلات البحث العلمي في العالم العربي تتمثل في:

أ. تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي.
ب. نقص التجهيزات العلمية والتقنية.
ج. نقص الفنيين والمتخصصين في التقنيات الحديثة.
د. غياب المؤلفات والمراجع الضرورية لعمل الباحث.
هـ. غياب سياسات واضحة للبحث العلمي.

على الرغم من تنوع المشكلات التي يواجهها البحث العلمي في العالم العربي يمكن أن تخفف حدة تلك المشاكل من خلال:

١. توفير الدعم المادي اللازم من خلال تخصيص مبالغ كافية في موازنة الدولة والجامعات والأجهزة البحثية.
٢. التعاون والتنسيق بين أجهزة البحث العلمي المختلفة داخل الدولة وبين البلدان العربية وإجراء البحوث.
٣. إنشاء قواعد بيانات لمؤسسات البحث العلمي لتسهيل رجوع الباحث اليها.
٤. تطبيق مبادئ الجدارة والجودة في تقويم إنتاجية الباحثين.
٥. تشجيع إصدار المطبوعات العلمية لتقويم أحدث الاكتشافات العلمية والاختراعات الجديدة.
٦. توظيف إنتاج البحث العلمي في دعم حركة التنمية الشاملة.
٧. تسويق الجهد البحثي لبلوغ أهداف المجتمع.
٨. تشجيع المبدعين وتوثيق ابداعاتهم البحثية.

(زيد الرماني www.alukah.net/culture/0/53460).

لايـزال البحـث العلمـي في العـالم العربـي دون المستوى الـذي تتمنـاه الـشعوب العربيـة فلـم تتمكن هذه الشعوب لا بمجموعها ولا بـأي جـزء مـن أجزائها مـن الانتقـال مـن حـال العـالم الثالث إلى واقع العالم الصناعي بالرغم من الامكانيات الهائلة التي حباها الله بها، وهذا يعني أن المشكلة لا تكمن في فقـر الـدول العربيـة، ولا في ميزانيـات الجامعـات العربيـة ،ولافي ضعف الميزانيـات المرصـودة للبحـث العلمـي بـل تكمـن في غيـاب السياسات الموجهـة للبحـث العلمـي الوجهـة الصحيحة سواء على مستوى الدول أم على مستوى الجامعات. (عماد البرغوثي، محمود ابوسمرة،٢٠٠٧، ص ١١٤٨) .

إن عدد العلماء في الدول العربية يفوق عدد نظرائهم في إسرائيل إلا أن عدد الأبحاث المنشورة في إسرائيل وحدها يوازي عدد ما هو منشور في انحاء الوطن العربي كافة.

وقد بينت الاحصاءات أن عدد براءات الاختراع لديهم هو (١٦٨٠٥) مقابل (٨٣٦) بـراءة اختـراع لكل الدول العربية وهـو مؤشـر واضح على تـدني مستوى البحـث العلمـي ومؤسساته في الـوطن العربـي الذي يتطلب تحفيـز البحـث المشترك بـين الجامعـات في الـوطن العربـي وخـارج الحـدود وإنشاء المراكـز البحثية الوطنية والإقليمية. (ماهر سليم ، ٢٠١٠، ص٣٩،).

لاشـك أن مؤسـسات التعلـيم العربـي تجابـه مـشكلات صعبة لابـد مـن إخـضاعها للتحليـل والتمحيص بغية إيجاد حلول لها، وذلـك للخروج من الأزمـة الخفيـة الحقيقيـة الـتي تجابهها ، ولـذا يتعين على النظام التعليمي مجابهة تحديات العولمة وعصر المعرفة والتنافسية للسوق كي يتمكن من تحقيق الآتي:

- أن يتعـايش مـع فـيض هائـل مـن المعلومـات إذ إن المعرفـة تتـضاعف كـل(١٨) شـهراً وتتـدفق علـى شبكات الانترنت بواقع (٣) ملايين صفحة يومياً.
- أن يتكيف مـع المتغيرات والمستجدات مـن أجـل تحقيـق نظـام تعليمـي مـرن ومنفـتح يطلـق العنـان لطاقات الفرد الإبداعية والتعليم الذاتي، بل وللتعلم مدى الحياة.
- أن يـزود الـسوق بمخرجـات جامعيـة متميـزة ومتوائمـة مـع متطلبـات العولمـة لاسـيما وأن التعلـيم أصبح صانعاً للطاقات البشرية وليس ترفاً اجتماعياً.
- أن يرفد المجتمع بالشخصية المتوازنة العقلانية المسلحة بقدرة التحليل والنقد والفكر الخلاق، وأدبيات الحوار.(عصام زعبلاوي واخرون، ٢٠٠٦، ص٣٥).

تسارع معدل إنتاج المعرفة خلال العقود الاخيرة، وتسارع معه معدل استحداث تكنولوجيا جديدة في مجالي الانتاج والخدمات، ومن ثم تغير العالم من حولنا.

صحيح أن معدل التغير امتد بدرجات متفاوتة إلى أنحاء كل العالم ولما كان أحد أهداف النظام التعليمي إعداد النشء لمواجهة تحديات العمل والحياة عموماً عندما يتخرجون على أساس المعرفة التي يكتسبونها اثناء سنوات الدراسة، ولما كانت هذه المعرفة نفسها تصبح بالية في وقت تخرجهم لحلول معارف وأدوات وطرق إنتاج وخدمات جديدة محلها، لذا يصبح من المشكوك فيه أن يكون لما تعلموه أي قيمة في إعدادهم لمواجهة تحديات الحياة، أو يصبح من الضروري تكيف النظام التعليمي مع سرعة التغير الذي يشهده العالم. (مصطفى السيد، ٢٠٠٥، ص٨٨).

ولقد انعكست ثورة الاتصالات والمعلومات على التعليم بكل مستوياته، حتى إنَ الأمية التي تعتبر في الدول النامية هي أمية القراءة والكتابة، اصبحت في الدول المتقدمة أمية الحواسيب والمعلوماتية ، كما فرض عامل جديد نفسه على العملية التعليمية وهو عامل جودة العملية التعليمية والتي ما زالت الدول النامية بعيدة عنها إلى حد كبير. (نبيل فؤاد ،٢٠٠٥، ص ٧٩).

المطلب الخامس :التحديات التكنولوجية والتقنية والاعلامية:

يتسم العصر الحالي بالتفجر المعرفي والتكنولوجي وانتشار نظم الاتصالات والاستعمال المتزايد للحاسوب والتوسع في استخدام شبكة الانترنت، الأمر الذي جعل العالم قرية كونية الكترونية، ولمحو أمية الحاسوب من خلال توفير بيئة تعليمية وتدريسية تفاعلية تجذب اهتمام الأفراد في عصر يتميز بالتطور المتسارع والتغير المستمر، ويعتبر توظيف تقنية المعلومات والإنترنت في التدريب والتعليم من أهم مؤشرات تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، لأن ذلك سيسهم في زيادة كفاءة وفعالية نظم التعليم وفي نشر الوعي المعلوماتي وبالتالي سيسهم في بناء الكوادر المعلوماتية التي تنشدها المجتمعات في العصر الحالي.

وتعد مواكبة التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والتعامل معها بكفاءة ومرونة من أهم التحديات التي تواجه الطالب.

فالتحدي الحقيقي الذي يواجهنا هو الدخول ببلادنا الى حضارة التكنولوجية المتقدمة التي أصبحت العامل الحاسم في تقدم الشعوب، ولاشك في أن نقطة البدء هي إعداد الكوادر القادرة على إنجاز هذا التحول الكبير، الذي يتطلب خلق بيئة تعليمية من خلال تعليم الطالب كيفية استخدام مصادر المعرفة ، وجميع الوسائل التكنولوجية، وتجهيز الجامعات بالوسائط المتعددة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس في مراكز تطوير أعضاء هيئة التدريس.

ويعتبر التعليم الالكتروني جزء من التحدي أو الثورة التكنولوجية وتعود نشأة التعليم الالكتروني إلى سنة ١٩٩٦ منذ أن أطلق الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون مبادرته المعروفة باسم تحديات المعرفة التكنولوجية التي دعا من خلالها إلى ربط كافة المدارس الامريكية العامة بشبكة الإنترنت بحلول عام ٢٠٠٠ ولذلك قام اتحاد المدارس الفدرالية العامة سنة ١٩٩٦ بإدخال مشروع الإنترنيت الأكاديمي وهو عبارة عن أول مدرسة تقوم بتدريس مقررات عبر الخط في ولاية واشنطن.

وتم إطلاق مبادرة التعليم الالكتروني في العام ٢٠٠٢ كجزء من مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي حتى تهدف إلى توفير التعليم الالكتروني على مستوى المدارس ومستوى الجامعات وبمسارين متوازيين، وقد حقق الاردن انجازات مهمة على هذا الصعيد بالتعاون مع شركة "سيسكو" وعدد من الجهات الحكومية والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، فقد ربطت أكثر من ١٢٠٠ مدرسة من أصل ٣٢٠٠ مدرسة حكومية بشبكة المدارس الوطنية .وعلى مستوى الجامعات تم ربط جميع الجامعات الخاصة والعامة بشبكة ألياف ضوئية ووصلها بشبكة التعليم الوطني والتي ساهمت في توفير التعليم عن بعد في بعض الجامعات . (ابراهيم الهجري ،٢٠٠٩، ص٢، ٢٠).

تبرز من خلال التقدم الهائل في مجال الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية وتطور الامكانات المادية والفنية والاكاديمية عن ملاحقة هذا التقدم والتكيف معه، مما أوجد فجوة رقمية هائلة بين الدول العربية والدول المتقدمة، ويتضح في هذا الإطار أهمية توفير تعليم عصري ومتقدم للتقليل من هذه الفجوة، عبر ما يوفره من كوادر وطنية مؤهلة وفق أحدث تقنيات العصر.

وتظهر الفجوة الرقمية في عدة مؤشرات فعلى سبيل المثال اختار الاتحاد الدولي للاتصالات قياساً واحداً من المؤشرات إلى الفجوة الرقمية وهو مؤشر الوصول الرقمي والذي يعنى بقياس درجة وصول الجهود الى التكنولوجيا الالكترونية، حيث يتألف هذا المؤشر من أربعة قياسات متداخلة وهي: عدد خطوط الهاتف، وكلفة الوصول إلى الإنترنت، ونسبة الأمية الوطنية، وعدد مستخدمي الإنترنت.

حيث سبقت اسرائيل الدول العربية جميعاً وجمعت ٧٠ نقطة، وجاءت الإمارات في المرتبة الاولى عربياً مسجلة ٦٤ نقطة والبحرين ٦٠ نقطة وقطر ٥٥ نقطة والكويت ٥١ نقطة ولبنان ٤٨ نقطة والاردن ٤٥ نقطة وتذيلت السودان القائمة بـ ١٣ نقطة. (محمد فتوح، ٢٠٠٥، ص٧٤).

- من أبرز مستجدات هذه المرحلة التسارع المذهل للثورة العلمية والتقنية المعلوماتية وتطبيقاتها في البلدان الصناعية وانعكاس هذا على الهياكل المهنية للقوى العاملة كماً وكيفاً .
- إن من أهم تداعيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انهيار الزمن حيث تداخلت الأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل بفضل التقنيات الحديثة ،وتحول مفهوم الوقت من قيد إلى مورد، وانهيار مفهوم الثبات او الاستقرار فالتغير هو الثابت الوحيد في المستقبل .
- حدوث تطورات هائلة في أدوات وسائط الإعلام ، فالجيل القادم من تكنولوجيا الإعلام سوف يشكل طفرة من حيث قوة البث وكثافته والقدرة على التقاط الصورة وسوف يشهد المستقبل كثيراً من الاندماجات بين الشركات الإعلامية الكبرى في العالم والتي سوف تحكم عملية التدفق الاعلامي عبر الحدود الوطنية ، وسوف تلعب اجهزة الإعلام ووسائل الاتصال دوراً أساسياً في نشر المعلومات . (عقل العقل ،١٤٣١/١٤٣٢ ، ص٤،).

المطلب السادس :التحدي الثقافي والاجتماعي:

تفرض العولمة مجموعة من التحديات الثقافية منها خطر التبعية الثقافية واضمحلال الهوية الثقافية خاصة مع المواجهة غير المتكافئة بين الثقافتين العربية والغربية لصالح الثانية، التي تنشط في تصدير قيادات ثقافية عاتية الى المنطقة، مستفيدة من الثورة التكنولوجية التي جعلت من أساليب المراقبة والمنع أمراً مستحيلاً، وفي المقابل تشكل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعات وبيئة طبيعية واحدة كفيلة بحفظ الطاقات الإبداعية والثقافية وتعزيز ازدهارها، فلا يعوزها سوى تحديث التعليم للموازنة بين الهوية ومتطلبات الانفتاح الثقافي. (محمد فتوح، ٢٠٠٥، ص٧٣).

تحدي العولمة :

إن مشكلة العولمة تهدد مستقبل التعليم الجامعي بأبعادها الأربعة : الإنسان ، والآلة ، والموارد المالية، والبشرية ، لذا لابد من مراعاة متغيرات العولمة وما تحمله من وعود ووعيد وفرص ومخاطر ويمكن تلخيص ما ستؤدي إليه العولمة بمايلي :

١. تواجد جامعات أجنبية عالمية في داخل البلدان النامية مما يزيد من حدة المنافسة للجامعات الوطنية والتفوق عليها .
٢. انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية وعدم قدرتها على زيادة الرسوم الجامعية لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية.
٣. تنوع انماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة ، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها اقل من الجامعات التقليدية .
٤. احتمال حدوث عدم توازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الإنسانية والأساسية. (عقل العقل ،١٤٣١/١٤٣٢، ص٨- ٩)

وتخترق آثار العولمة الحدود السياسية والجغرافية وخاصة في المجال الثقافي بعدة طرق منها:

- ثقافة الأستاذ الجامعي الذي درس في بلاد الغرب، وعدم حماسته للتدريس باللغة العربية.
- ندرة الكتاب الجامعي الجيد باللغة العربية في الموضوعات الجامعية الحديثة.
- ثورة المعلومات والاتصالات التي يبثها الغرب إلينا عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة.

فكل ذلك يشكل خطراً حقيقياً على الذات الحضارية للأمة في الوطن العربي بعامة وفي الأردن بخاصة ، وعلى مقدرة الجامعة على تأدية رسالتها الحضارية تجاه الأمة، فأصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واختصر الزمان عن طريق ثورة الاتصالات فاصبح التعليم متيسراً وسهل المنال بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الانساني كله.

ومما يزيد من خطورة الأمر ضعف مقدرة مؤسسات التعليم العالي في دول الوطن العربي ومنها الأردن على إقامة التوازن بين التسمية التقليدية للجامعة والنماذج الحديثة لها كالتعليم عن بعد وجامعة الانترنت والجامعة الافتراضية وغيرها، وإضافة الى ضعف المقدرة على إقامة التوازن بين صورة الجامعة المحلية المرتبطة بتلبية حاجات المجتمع المحلي، وصورة الجامعة العالمية المنفتحة على التراث العالمي والحضارة الإنسانية. (هشام مزيريق ، فاطمة الفقيه،٢٠٠٨، ص١٧٩ – ١٨٠).

وإنّ معدلات النمو السريعة في مجالات التنمية الاقتصادية والتجهيزات الأساسية أفرزت عدم التوازن والخلل والتأثيرات السلبية على الجوانب الثقافية والاجتماعية ، فهناك عوامل كالطفرة الاقتصادية والعمالة الاجنبية والانفتاح الإعلامي أدى إلى تراجع التعاطف والتكامل الاجتماعي وضعف الترابط الاسري وغيره.

كما أن مجتمع المعلومات العالمي بأشكاله وتنظيماته وصناعاته وخدماته ونسق معاييره سوف يعتمد على التطور النوعي والكمي للمعلومات وامكانية السيطرة على مصادرها وتوظيفها في

صياغة المستقبل ، والمعرفة سوف تكتسب في المستقبل بثلاث طرق هي: التعليم والتعلم والبحث العلمي والتطور التقني ، وسوف تكون السمة المميزة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين هي التطبيق المنهجي للمعرفة في الاغراض الاقتصادية . (عقل العقل ، ١٤٣١/ ١٤٣٢، ص٣- ٤)

القضايا الاجتماعية:

أ- هجرة الأدمغة : كان لهجرة القوى العاملة الأردنية خلال العقود الماضية أثر ايجابي على الاقتصاد الوطني من خلال تحويلات المغتربين وانخفاض نسبة البطالة، لكن لوحظ في السنوات الاخيرة بأن هجرة هذه القوى بدأت تشمل أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءة العالية والتخصصات النادرة بسبب تدني رواتبهم وميزاتهم نسبة الى ما تدفع لهم البلدان الأخرى.

وهو ما اصطلح على تسميته بالنزيف البشري (Brain drain) وهي ظاهرة خطيرة تعاني منها دول كثيرة من العالم النامي، حيث تهجر الكفاءات العلمية العالية المستوى أوطانها للعمل في الخارج وذلك بسبب توفر فرص العمل، إن هذه المشكلة تزيد من الصورة التي تتسع كل يوم بين العالم النامي والعالم المتقدم لأن أصحاب الكفاءات العالية الذين يهجرون أوطانهم يعملون في الخارج ويساعدون دول الخارج على أن تتقدم بينما مجتمعاتهم تخسرهم وتخسر جهودهم العلمية بعد أن تكون قد انفقت على تربيتهم وتعليمهم وتأهيلهم الشيء الكثير ، وبعد أن يضيع الوقت الطويل الذي ظلت تنتظرهم فيه، وذلك في حد ذاته يربك خطط التنمية وبشكل خطير ، وإن أسباب النزيف البشري تتنوع بين أسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأكاديمية. (محمد مرسي، ١٩٨٥ ، ص٨١- ٨٢).

أما الجامعات فتعاني من قلة المدرسين والأساتذة وإن مرد ذلك إلى عدم إرسال مبعوثين بعدد كاف وبخاصة الى جامعات ذات مستوى علمي راق، هذا بالإضافة الى هجرة الأساتذة إلى جامعات الخليج العربي والغرب كذلك وتسربهم خارج الأردن لتدني المردود المالي، ولهذا السبب فإن الجامعات تفوت فرصة ذهبية لتطوير أعضاء هيئة التدريس وهي إجازات التفرغ العلمي ويضطر الأساتذة للبحث عن الفرص المالية على حساب البحث العلمي، كما أن الجامعات لا توفر للأساتذة مخصصات كافية لإجراء بحوثهم وتطوير معارفهم، ولاتوفر وفراً مالياً كافياً للأساتذة لحضور المؤتمرات وورش وندوات بشكل كاف يكفل تطوير الذات والإضافة المعرفية.

علينا أن ندرك تأثير هجرة أساتذة الجامعات الوطنية، التي فقدت ١٧٪ من أساتذتها في سنة واحدة هي ٢٠٠٨ مابين استقالات وإجازات بدون راتب، مما سيفرغ الجامعات ويفاقم الأزمة وبخاصة إذا استمر النزوح. (أنور البطيخي، ٢٠٠٩، ص٤١- ٤٣).

من أشهر الجامعات في العالم هارفرد وكورنيل وستانفورد واكسفورد وكمبردج وغيرها حيث لا يزيد عدد الطلبة في الشعب في الجامعات المرموقة في المواد التي تتطلب تفاعلاً بين الاستاذ والطالب على (٢٠) طالباً، بينما في جامعاتنا يزيد عدد الطلبة على ٤٠ طالباً، ولايدرس الأستاذ في الجامعات المرموقة التي تتوقع منه القيام ببحوث علمية أكثر من مادة أو مادتين في الفصل الواحد، معظم أساتذتنا يدرسون أربع مواد فأكثر. (احمد المجذوبة، ٢٠٠٩ ، ص٧٣،).

ب- **البطالة:** إن نسبة البطالة بين حملة البكالوريوس عادة ما تكون مرتفعة عن المعدل العام للعاطلين عن العمل. (أعمال المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي،٢٠٠٩، ص٦٠)

المطلب السابع :التعليم الجامعي وتحديات المستقبل: (التحديات الداخلية والخارجية)

أدى التفجر المعرفي والسكاني والثورة العلمية والتقنية وارتياد الفضاء إلى تحول مذهل من الثورة الصناعية إلى ثورة المعلومات، ومن مجتمع يقوم على المعالجة اليدوية للبيانات إلى مجتمع يعتمد على النظم الآلية لتداول المعلومات ، ومن اقتصاد يقوم على الموارد إلى اقتصاد يعتمد على القيمة المعرفية المضافة ، ومن نظام تربوي يقوم على أساليب تدور في فلك اختزان الحقائق واسترجاعها إلى نظام تعليمي يعتمد على البحث والتحليل والإبداع ، والتعليم العالي يضطلع بمسؤولية كبرى لمواجهة التحديات والتقليل من مخاطرها أو التكيف معها. (عقل العقل ،١٤٣١/ ١٤٣٢، ص٢).

وعلى الرغم من الإيجابيات التي واكبت التعليم العالي في الأردن على المستويين المحلي والعربي إلا أن عدداً من المشكلات التنظيمية برزت أثناء مسيرة هذا التعليم، وتحتاج إلى تشخيص وتقويم حتى يؤدي التعليم الجامعي أهدافه ووظائفه بما يفيد المجتمع الأردني بخاصة والعربي بعامة ، كما أن التحديات التي تلوح أمامنا في آفاق المستقبل تحديات جسام، لهذا فإن الجميع في الأردن مدعوون وقادرون على مواجهتها ، ولكن يجب أن يفك الوثاق وتُنزع القيود التي تكبلنا حتى نستطيع أن ننهض بها، علماً بأن هذه القيود من صنع أيدينا ، فحري بنا أن نرتب بيتنا الداخلي (بيت التعليم العالي) على أسس واضحة وبرؤية جلية ، عندها سنكون قادرين على الانطلاق لتقديم إسهامات مرموقة في قطاع التعليم العالي الأردني ، وفي توفير ما تطلبه التنمية الوطنية من كوادر بشرية مؤهلة ومتعلمة ومدربة ومثقفة. (هشام مزيريق ، فاطمة الفقيه،٢٠٠٠ ،ص ١٧٨)

أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي:

١. تحدي العولمة والمنافسة العالمية، حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول منها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
٢. تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
٣. تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
٤. سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري. (ابراهيم الهجري ،عبدالمجيد سعيد، ٢٠٠٦، ، ص١٢)

ويقسم محمد عبدالواحد تحديات التعليم العالي الى:

أ. تحديات داخلية: وهي تسرب رأس المال البشري، وغياب الانسجام بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية ، وضعف التمويل وانخفاض الانفاق العام على التعليم، وطبيعة الخريجين والأسلوب التقليدي الحفظفي.

ب. تحديات عالمية: وهي التقدم التقني والمنافسة الدولية، ونمو الاقتصاد القائم على المعرفة، والتكتلات الاقتصادية الضخمة. (محمد عبدالواحد ، ٢٠٠٦، ص١٣- ١٤).

ستبقى الجامعات تواجه نوعين من التحديات ، تحديات داخلية، وتحديات خارجية، والمقصود بتلك التحديات الداخلية هي تلك التي تواجه التطوير الذاتي للمؤسسة، وتسببها عوامل داخلية كامنة في المؤسسة ذاتها، ومثل تلك التحديات، قدرة الجامعة على الاستيعاب المتزايد السريع في أعداد الطلبة الناجم عن زيادة عدد السكان، ومن هم في سن التعليم الجامعي ،وقدرتها على تقديم تعليم عال يتلاءم مع متطلبات المجتمع والتنمية ،وقدرتها على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية سريعة الحدوث، والتغيرات الحاصلة في طبيعة المهن والاختصاصات في سوق العمل ،وقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الفرد ومتطلبات المجتمع، والتوازن بين الكم والكيف في العملية التعليمية وسياستها المتبعة، وخلق التوازن بين وظائف التعليم الجامعي المتمثلة بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وثمة قضايا أخرى تتمثل بقدرة الجامعة على التعامل مع مشكلات التمويل ومحدودية الموارد المتاحة وقدرتها على تخطي الرأي العام السلبي نحو التعليم الجامعي الذي يدور حول قضاء الطالب عدة سنوات في التعليم الجامعي دون أن يتبع ذلك عائداً أو فائدة مستقبلية، أي تخرج الطالب دون النظر إلى احتياجات المجتمع من القوى العاملة وهذا ما يحتم على الجامعة بأن تعمل على تحويل مناهجها وطرق تدريسها واتجاه فلسفتها، وإعادة النظر بسياستها واتباع الطرق في تنفيذ وظائفها وأداء أدوارها لأجل تخطي هذه المشكلات التي تدخل ضمن إطار الجامعة الخاص.

أما التحديات الخارجية فهي تلك التحديات التي تفرض على الجامعة من خارج إطارها المؤسسي وقد تكون هذه التحديات مرتبطة بالتفاعلات الداخلية للمجتمع أو بتلك التحديات التي يفرضها الواقع الدولي الذي ينتمي إليه المجتمع ، حيث تواجه الجامعات المختلفة تحديات من هذ النوع لارتباطها القائم على التفاعل مع المجتمع المحيط الوطني والعالم الخارجي بمتغيراته الحضارية السريعة المتعددة وقد تتمثل تلك القضايا التي تفرض في كثير من الأحيان على الكثير من الدول وبخاصة دول العالم الثالث وهي التبعية التكنولوجية أو الفكرية والنظمية وقضايا الأمن الغذائي والأمن الصحي واكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية والتعامل مع مختلف قضايا الانفجار المعرفي والثقافي والتكنولوجي .وان الجامعة تواجه تحديات مستقبلية أخرى فضلاً عن التزايد السكاني السريع، والتقدم العلمي التكنولوجي منها:

- أن الجامعات تواجه المجتمع الذي يسمى مجتمع ما بعد الصناعة، الذي يعد تجاوزاً كيفياً للثورة العلمية التكنولوجية، حيث هذا المجتمع لا يقتصر على الانتقال من هموم الإنتاج إلى تأكيد سيادة القطاع الثالث من الخدمات، بل هو تصور لوجود قطاع رابع يتجاوز قطاع

الخدمات باهتمامه بالنشاطات العلمية والفنية والدينية الثقافية والرياضية الترفيهية، وقادة المجتمع الذين هم علماء وخبراء وليس سياسيين وعسكريين.

- تصاعد حدة الانتقادات الموجهة إلى الجامعة ومنها، عدم قدرة الجامعة على مواجهة المشكلات الاجتماعية كالفقر والحروب والتعصب.
- الاتجاه المتعاظم لتكامل وتداخل المناهج والتخصصات المختلفة، الذي يدعو إلى وجود نوعيات جديدة من المؤهلين تأهيلاً متكاملاً ومتعدد العناصر، لأن حل أي مشكلة من مشكلات العصر ستكون متشابكة مع علوم وأساليب وطرق معرفية أخرى. (يوسف الثويني ،٢٠٠٥ ، ص ١٠ – ١١) Faculty.uoh.edu.sa

جوانب كفاءة نظام التعليم:

يقصد بالكفاءة في التعليم " مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه" ولهذه الكفاءات جوانب اربعة:

١. ما يتعلق بالكفاءة الداخلية : والتي يقصد بها قدرة النظام التعليمي الداخلية على القيام بالأدوار المتوقعة منه وتشمل الكفاءة الداخلية كل العناصر البشرية الداخلية في التعليم والتي تتولى البرامج التعليمية والمناهج الدراسية والانشطة وغيرها: فالشؤون المالية والإدارية في الجامعات يجب أن يكون دورها في خدمة مطالب العملية التربوية الفنية وأن توفر لها كل ما تحتاجه.

٢. الكفاءة الخارجية: والتي يقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد النظام من أجل خدمته.

٣. الكفاءة الكمية: المقصود بها عدد التلاميذ الذين يخرجهم النظام بنجاح.

٤. الكفاءة النوعية: المقصود نوعية التلاميذ الذين يخرجهم النظام التعليمي. (عابديه خياط، ١٩٨٣ ، ص٢٠٩).

إن هناك أموراً اساسية لابد من مراعاتها لإحداث سياسة للتعليم العالي تتفق مع أهداف المستقبل من أهمها:

- أولاً: التخطيط الشامل للتعليم العالي ويتحقق من خلال:

أ. العناية بالمعاهد العليا في مجال التعليم الفني والتقني والتدريب وذلك لإقامة مجتمع منتج لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ب. التأكيد على التوسع الكيفي في الجامعات بدلاً من التوسع الكمي، وذلك لأن تركيز الإنفاق على الكيف يدر عائداً اكبر من الانفاق على الكم.

ت. توزيع مؤسسات التعليم العالي على المناطق المحلية دون تركيزها في المدن الكبرى.

ث. إنشاء قنوات اتصالية قوية بين الجامعات ووسائل الإعلام ومواقع العمل ومراكز الانتاج.

- ثانياً: تنويع انماط الجامعات ولذلك لابد من أن تنظر الجامعة في علاقتها بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- ثالثاً: تطوير أنظمة الدراسة بحيث تحقق أهداف وسياسات التعليم العالي من خلال تطوير مناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات.

(زيد الرماني www.alukah.net/culture/0/53460)

حلول الأزمة التي يعاني منها التعليم العالي في الاردن:

١. خفض أعداد الطلبة في البرامج الأكاديمية.
٢. زيادة طلبة التخصصات المهنية والتقنية والفنية.
٣. تعيين عدد أكبر من الأساتذة الذين تخرجوا من جامعات متميزة ومرموقة وتخفيف الأعباء التدريسية لتحسين العطاء التدريسي والبحث وخدمة المجتمع.
٤. توفير بعثات للطلبة المتفوقين أو المحتاجين وإيفاد الأوائل سنوياً في بعثات
٥. بناء جسور من الثقة بين القطاعين العام والخاص.
٦. تطوير أساليب التدريس في المدارس والجامعات لتواكب متطلبات العصر.
٧. النهوض والتركيز على الدراسات الإنسانية لأنها تتبنى ثقافة الشعوب وتؤسس لحضارتها.
٨. إغلاق دكاكين صناعة الأطروحات والبحوث والأوراق الفصلية الموجودة أمام الجامعات.
٩. زرع ثقافة البحث العلمي في المدارس وربطها بأهمية التعليم وتطويره.
١٠. إيجاد وظائف متخصصة لباحثين لا يقومون بالتدريس، حيث إن متطلبات التنمية الحديثة في الأردن تتطلب سرعة في إنجاز البحوث لقطاعات المياه، والطاقة، والبيئة، والأرض، والتعليم، والتعليم العالي، وغيرها من القطاعات ذات الأهمية والأولوية.
١١. استحداث برامج وتخصصات تميز في كل جامعة بحيث تشتهر هذه الجامعات بتلك التخصصات من حيث مستوى الخريجين والنواتج العلمية التعليمية. (أنور البطيخي، ٢٠٠٩، ص٤٤- ٤٥،).

تفعيل دور الجامعات الأردنية في النهوض بميسرة التعليم العالي:

تستطيع الجامعات التغلب على مقومات ومشكلات التعليم العالي من خلال اتباع الآليات التالية:

- وضع تصور عام لخطط التعليم العالي بالجامعة على مستوى الأقسام والكليات وفقاً للاحتياجات التي تتطلبها مؤسسات المجتمع، ووضع تصور للتعاون بين كليات الجامعة وعمادة البحث العلمي والدراسات العليا.
- العمل على أن يكون التعليم العالي والبحث العلمي من الأولويات الوطنية.
- الخروج بتوصيات وقرارات موحدة ذات علامة بالجامعات الاردنية، لوضع خطة عمل لأهم التحديات والمعوقات التي تواجه مسيرة التعليم العالي وإبراز الحلول العملية المقترحة للتغلب عليها

- التأكيد على استقلالية الجامعات في إدارتها وانشطتها مع مراعاة العناصر الثلاثة التي ترتكز عليها (التعليم ، والبحث العلمي وخدمة المجتمع).
- تمكين المرأة الاكاديمية للمشاركة في العملية التعليمية وتوليها المسؤوليات القيادية في الجامعات الأردنية.
- مراعاة مصالح الطلبة واحتياجاتهم، كونهم الفئة المستهدفة من رسائل التعليم العالي وذلك من خلال لقاءات دورية وتحفيز النشاطات المنهجية وغير المنهجية.(سلطان ابو عرابي، ٢٠١٠، ص ٣٠)

النتائج والتوصيات:

النتائج:

يواجه النظام التربوي الأردني تغيرات جسيمة في شتى جوانب الحياة خاصة التغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية والتي أثرت على كافة العلوم والمعارف.

- التحديات التي تواجه التعليم العالي تتنوع بين تحديات كمية ونوعية، وتمويلية، وعلمية ومعرفية، وتكنولوجية وتقنية وإعلامية، وثقافية واجتماعية.
- التحديات الكمية ترتكز على زيادة أعداد الجامعات الرسمية والخاصة ،وأعداد الطلاب فيها ورافق التوسع الكمي سلبيات منها: عفوية وعشوائية النمو، ونوعية التعليم ومستواه والتنافس غير الصحي بين الجامعات،كما أن التحدي النوعي يتطلب الملاءمة والنوعية وضمان الجودة.
- ولمواجهة العجز المالي في المؤسسات التعليمية فإنه يتم من خلال استمرار الدعم الحكومي الاضافي للجامعات وإنشاء صناديق تمويلية خاصة وأن الحكومة لم تفِ بالتزاماتها المالية المستحقة للجامعات مما يثقل ميزانية الجامعات بالمديونية.
- المعرفة مورد اقتصادي اساسي، فالبحث العلمي يشكل العمود الفقري للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويعتبر توظيف المعلومات والانترنت في التدريب والتعليم من أهم ملامح المجتمع المعلوماتي، وتعد مواكبة تقنيات المعلومات والتعامل معها بكفاءة ومرونة من أهم التحديات التي تواجه الطالب.
- تفرض العولمة مجموعة من التحديات الثقافية الاجتماعية من خلال خطر التبعية الثقافية واضمحلال الهوية الثقافية، وهجرة الأدمغة ، والبطالة.
- ولأحداث سياسة للتعليم العالي تتفق مع أهداف المستقبل يتطلب التخطيط الشامل للتعليم العالي ، وتنويع انماط الجامعات ، وتطوير أنظمة الدراسة ومناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات.

التوصيات:

- إعادة النظر في دور التعليم العالي الذي يتطلب نهوجاً جديدة ووضع سلم لأولويات تطويره المستقبلي وتوسيع نطاق المشاركة في التحديث والتطوير تلبية لاحتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة.

- مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع ، ليكون المتعلم في النهاية مزوداً بالمعارف والمهارات والكفايات، قادراً على اكتساب المعارف والبحث عنها واتقانها، وقادراً على التكيف مع المستجدات، ومسلحاً بالفكر الناقد والمبدع.
- إجراء مزيد من الدراسات لمعالجة التحديات التي تواجه التعليم العالي

المراجع:

١. جبران، سيلان، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت، ٦- ١٠ ديسمبر، ٢٠٠٩

٢. الأطرش، عبد القادر، مدير مكتب اليونسكو الاقليمي في الدول العربية، التعليم العالي في البلدان العربية السياسات والآفاق، تحرير فاتن البستاني، المطبعة الوطنية، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٧.

٣. خياط ، عابديه ، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ، دار البيان العربي، جده،ط١، ١٩٨٣

٤. السيد، مصطفى ، نحو استراتيجية لتطوير التعليم، شؤون خليجية ،ع٤٠، ٢٠٠٥

٥. جوهر، علي، رضوان، وائل، التعليم العالي العام والخاص الواقع والتحديات المكتبة المصرية ، مصر، ط١، ٢٠١٢.

٦. زعبلاوي، عصام، التعليم العالي في الأردن واقع وسياسات وطموح، استراتيجيات التعليم العالي في الأردن، ٢٠٠٦.

٧. احصائيات التعليم العالي – الاردن – للأعوام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٢ /٢٠١٣.

٨. القاسم، صبحي، اقتصاديات التعليم العالي العربي، التعليم العالي في البلدان العربية، السياسات والآفاق، تحرير البستاني، فاتن، ١٩٩٧.

٩. سانيال ، بيكاس ، التعليم العالي والنظام الدولي الجديد ،ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج،١٩٨٧).

١٠. صالح، عبد الجواد، المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة وقطاع غزه، دار الصمود العربي قبرص، ١٩٨٢

١١. عبدالحي ، رمزي، التعليم العالي والتنمية ، ط١، دار الوفاء، مصر ، ٢٠٠٦.

١٢. عبد الواحد، محمد، التعليم العالي بين العام والخاص، جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٦

١٣. مرسي، محمد ، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٥

١٤. مريزيق ،هشام ؛ الفقيه، فاطمة ، قضايا معاصرة في التعليم العالي ط١، ، دار الراية، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨

١٥. ابو ركبة ، طلال ، دور الجامعات تثقيفي ام تعليمي فقط، مجلة التسامح ،ع ١٤، ٢٠٠٦.

١٦. ابو عرابي ، سلطان ،التعليم العالي في الاردن، مجلة البحث العلمي، الجمعية الاردنية للبحث العلمي، ع٢، ٢٠١٠

١٧. البرغوثي عماد؛ ابو سمرة، محمود، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الاسلامية، مجلد ١٥- العدد ٢، ٢٠٠٧.

١٨. البطيخي، أنور ، التعليم العالي في الاردن ، الدخول الى عنق الزجاجة، مجلة البحث العلمي، الجمعية الاردنية للبحث العلمي،ع١، ٢٠٠٩.
١٩. الجندي ،عبدالسلام ، ٢٠٠٨، دور الجامعات في تنمية المجتمعات الاسلامية ، مجلة اتحاد جامعات العالم الاسلامي ، العدد السادس.
٢٠. السقاف، علي، التعليم العالي في اليمن الواقع واستشراق المستقبل، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد العاشر،ع٢٢، ٢٠٠٨
٢١. العجلي ، يونس، التعليم وتنمية المجتمع ، مجلة الجامعة المغاربية مجلد١، ٢٠٠٦
٢٢. المجذوبة، احمد، التعليم العالي في الأردن، مجلة البحث العلمي،ع١ ، ٢٠٠٩.
٢٣. المعاني، وليد، واقع التعليم العالي في الأردن ، مجلة البحث العلمي ، الجمعية الملكية الأردنية ،ع١، ٢٠٠٩.
٢٤. النجار، مصلح ، التعليم العالي في الاردن، مجلة البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، ع٢،٢٠١٠.
٢٥. بن العارية، حسين، دور التعليم في النمو الاقتصادي، المستقبل العربي مج ٣٤، ع٣٩٧، ٢٠١٢.
٢٦. خنيس، دليله، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٥٠، ٢٠٠٩.
٢٧. سليم، ماهر، مستقبل التعليم العالي، مجلة البحث العلمي، الجمعية الاردنية للبحث العلمي، ع٢، ٢٠١٠.
٢٨. عسالي، بولرباح ، مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣١، ع٣٥٧، ٢٠٠٨.
٢٩. عويس ، وجيه؛ عبدالرحيم ،الحنيطي ،واقع التعليم الجامعي في الاردن،البحث العلمي، الجمعية الاردنية، ع١ ، واقع التعليم الجامعي في الاردن ، مجلة البحث العلمي، ع٢٠٠٩،١.
٣٠. فتوح، محمد ، تحديات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة شؤون خليجية ،مركز الخليج للدراسات، ع٤٠، ٢٠٠٥.
٣١. فؤاد، نبيل، التعليم ونظرة مستقبلية – دراسة مقارنة، مجلة شؤون خليجية ع٤٠، ٢٠٠٥.
٣٢. اعمال المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة، ٣١ ايار – ٢ حزيران ،٢٠٠٩.
٣٣. السعيد، عواشريه ، معارف ومناهج التعليم العالي في الجزائر، أعمال المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة ٣١ ايار- ٢حزيران، ٢٠٠٩.
٣٤. سعيد، عبدالمجيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس، جامعة المينيا، كلية الآداب ، ٢٠٠٦.
٣٥. العبيدي، سيلان ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت ٦ - ١٠ ديسمبر ،٢٠٠٩.
٣٦. عقد من التعليم العالي في البلدان العربية (١٩٩٨ - ٢٠٠٩)، الانجازات والتحديات، أعمال المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة ٣١ ايار - ٢ حزيران، ٢٠٠٩.
٣٧. الرماني، زيد، الاستثمار في مجالي التعليم الجامعي والبحث العلمي،
www.alukah.net/culture/0/53460

٣٨. الثـويني ، يوسـف ، واقـع التعلـيم الجـامعي في المملكـة العربيـة الـسعودية وتوقعاتـه المـستقبلية، ٢٠٠٥. Faculty.uoh.edu.sa

٣٩. الهجري ،ابراهيم، التعليم في الوطن العربي أمام التحديات التكنولوجية ، www.aun.edu.eg/conferences/27-9-2009/conferenes CD/7/doc

٤٠. بلتاجي ، مروة، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، www.piegypt.org/download/newitem

٤١. العقل ، عقل ، التحديات المستقبلية للتعليم العالي ،١٤٣١/١٤٣٢ Faculty/mu.edu.sa/download.php? fad=2017

ABSTRACT:

This study aimed at identifying the challenges facing higher education in Jordan. These challenges vary and are of many types: quantitative, qualitative, financial, scientific, technological, cultural and social.

In order to improve higher education policy in Jordan, the results of the study showed a necessity for: a comprehensive planning scheme, varying university patterns, and developing education systems and curricula in order to match the needs of the society.

The study recommended that educational outcomes match the market needs. It also recommended further research in this field in order to confront the challenges facing higher education in Jordan.

Key words: Challenges, higher education